صفقة بنك مصر الإمارات وعشرات الأسئلة الشائكة

الخميس 24 سبتمبر 2026 12:00 م

كتب: مصطفى عبد السلام

مصطفى عبد السلام
رئيس قسم الاقتصاد في موقع وصحيفة "العربي الجديد"

تتجاوز الأسئلة المتعلقة بصفقة استحواذ البنك الأهلي المصري على فروع بنك مصر في الإمارات حدود الاستفسار عن نقاط وإن كانت جوهرية منها قيمة الصفقة المحتملة والتي لم يتم الكشف عنها بعد، وهل سيتم إجراء فحص نافٍ للجهالة لأصول وخصوم الفروع قبل إتمام الصفقة، ومتى تمت عملية التقييم الأولى لأصول فروع بنك مصر والتي على أساسها جرت تلك الصفقة المكوكية، وهل تعني الخطوة اختفاء كيان بنك مصر من القطاع المصرفي الإماراتي، وما هو شكل الوجود المصرفي المصري داخل الإمارات في المرحلة المقبلة، لكن في المقابل هناك ما هو أهم من طرح تلك الأسئلة في الوقت الحالي بخاصة ونحن على مقربة من قرار أميركي مرتقب بإغلاق فروع بنك مصر في الإمارات على خلفية مزاعم بإجرائها معاملات مالية بنحو 1.8 مليار دولار لصالح 103 شركات تابعة للنظام الإيراني والحرس الثوري.

أول تلك الأسئلة: هل جرى تنسيق مصري إماراتي أميركي قبل تنفيذ الصفقة التي حصل البنك الأهلي المصري بموجبها على موافقة مبدئية من مصرف الإمارات المركزي للاستحواذ على فروع بنك مصر الخمسة في الإمارات؟ وهل كانت هناك ترتيبات رقابية أوسع شارك فيها مسؤولون من الدول الثلاث وتستهدف احتواء الأزمة المصرفية بالغة التعقيد التي تضر بالقطاع المصرفي الإماراتي وبنك مصر معًا، ومعها توفر حماية لعملاء تلك الفروع وتنظيم انتقال الأعمال والأنشطة المصرفية والالتزامات القائمة بسلاسة ويسر إلى المشتري الجديد قبل التعرض لمخاطر الإغلاق والملاحقة من قبل الإدارة الأميركية على خلفية فرض وزارة الخزانة عقوبات على الفروع بسبب صلات مزعومة بإيران واتهامات محددة موجهة له؟

ثاني تلك الأسئلة: هل تغيير الملكية وانتقالها من بنك إلى آخر وبهذه السرعة تعني تلقائيًا سقوط أي إجراء أميركي نهائي يتعلق بالتحويلات والمعاملات التي نفذتها فروع بنك مصر لصالح جهات إيرانية قبل إتمام صفقة الشراء الأخيرة؟ وهل تلك الخطوة تمنح فروع بنك مصر حصانة قانونية من أي ملاحقة أميركية قد تصدر نهاية هذا الشهر بشأن تعاملاتها مع النظام المالي الأميركي وبالدولار والربط بشبكة السويفت، أم أن تغيير شكل ملكية الفروع لا يترتب عليه محو تلقائي للالتزامات والقضايا والديون والمشكلات الأخرى المتعلقة بالفروع، بخاصة أنّ هناك فارقًا كبيرًا بين صفقات الاستحواذ ونقل قاعدة عملاء وحسابات من بنك إلى بنك آخر؟

وهل نحن أمام صفقة مرتبة بعناية تعني تحصين الأعمال والأنشطة المصرفية التي ستنتقل من بنك مصر إلى المالك الجديد وهو البنك الأهلي من تداعيات أي إجراء أميركي نهائي مرتبط بالمعاملات السابقة مع النظام الإيراني والتي لا تزال وزارة الخزانة الأميركية تصر على صحتها دون أن نسمع رأي الإدارة المصرية سواء من قبل البنك المركزي المصري أو بنك مصر الأم بالقاهرة، أم أننا أمام صفقة سريعة قد تفتح النار على البنك الأهلي المصري نفسه؟

ثالث الأسئلة: هل ما جرى من صفقة عاجلة وتحت موافقة مصرف الإمارات المركزي يعد مخرجًا منظمًا وسريعًا لبنك مصر من سوق الإمارات من دون التعرض إلى خسائر مالية كبيرة وتعويضات محتملة وملاحقات قضائية في حال اقدام الإدارة الأميركية على إغلاق تلك الفروع، ووضع عملائه تحت ضغوط شديدة أو دفعهم نحو الانتقال السريع لبنوك أخرى، ويتم التعامل معه على أنه مجرد نقل قاعدة العملاء والحسابات من بنك إلى بنك آخر؟

رابع الأسئلة المطروحة: هل تلك الصفقة تعني تراجع شبكة مكافحة الجرائم المالية التابعة لوزارة الخزانة الأميركية (FinCEN) عن قرار منع المؤسسات المالية الأميركية من فتح أو الاحتفاظ بحسابات مراسلة لصالح بنك مصر في الإمارات، ومنع تمرير تعاملات تخصه عبر تلك

الحسابـات، وهـو مـا مثـل أزمـة كـبرى للبنـك المصـري خلال الشـهر الجـاري، وضـغطت على عملائه خاصـة مـن ناحيـة تحويـل الأموال وفتح الاعتمادات المسـتندية وإصـدار خطابات الضـمان وتسـهيل إجراءات الاستيراد والتعامل مع الخارج؟ هل قرارات المنع سـتنتقل إلى فروع البنك الأهلي في الإمارات خاصة وأنها سترث محفظة بنك مصر من ودائع وقروض وغير ذلك من الأنشطة المصرفية؟

في كل الأحوال، لم تغلق صفقة اسـتحواذ البنك الأهلي المصـري على فروع بنك مصـر في الامارات، باب التكهنات وطرح الأسئلة الشائكة، بـل فتحتهـا على مصـراعيها باحثـة عـن إجابـات منطقيـة وشـفافة تطفئ ظمـأ الرأي العـام في مصـر المتعطش للحقيقـة، وكـذا أسـئلة المتعـاملين مع البنك المصـري وهم بالمناسـبة كُثر، إذ إن شـريحة كبيرة من المصـريين العاملين في الإمارات والبالغ عـددهم نحو 1.3 مليون تتعامل مع تلك الفروع التي توفر لهم تعاملات مصرفية سلسة وتحويلات سريعة ورخيصة لذويهم في مصر